الأمم المتحدة

E/2004/L.53

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
29 July 2004
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٧ (و) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج والمسائل الأخرى: إنشاء أفرقة استشارية مخصصة معنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، السيد جاغديش كونجول (موريشيوس) على أساس مشاورات غير رسمية

تقييم الأفرقة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، والذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في إنشاء أفرقة استشارية مخصصة معنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع بهدف تقييم احتياجاتها ووضع برنامج طويل الأمد لدعمها يبدأ بإدماج الغوث في التنمية،

وإذ يشير أيضا إلى الإعلان الوزاري، الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١، بشأن دور الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة، وتم التأكيد فيه على أهمية الجهود المبذولة لإدماج السلام والتنمية، وقراره ١/٢٠٠٢ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي قرر

020804 020804 04-44522 (A)

فيه المجلس، بعد أن أحاط علما بتقرير الأمين العام عن هذه المسألة[1]، أن ينظر في إنشاء فريق استشاري مخصص بناء على طلب أي بلد أفريقي خارج من الصراع،

وإذ يشير أيضا إلى مقرره ٢٠٠٢/٣٠٤ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وقراراته ٢٠٠٣/١ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ و ٢٠٠٣/٥٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/١ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ المتعلقة بإنشاء وأعمال الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو،

وإذ يشير إلى قراره ٢٠٠٣/١٦ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ومقرره ٢٠٠٣/٣١١ المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وقراره ٢٠٠٤/٢ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن إنشاء وأعمال الفريق الاستشاري المخصص المعني ببوروندي،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٢٠٠٣/٥٠ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، والذي أعاد المجلس فيه التأكيد على ضرورة الاضطلاع بتقييم للدروس المستفادة من الأفرقة الاستشارية المخصصة في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤، وشدد على ضرورة تقييم ما أحرز أيضا من تقدم في تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها الأفرقة الاستشارية المخصصة،

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن تقييم الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع[2]؛

٢ - **يسلم** بأن تكوين الأفرقة، وبخاصة مشاركة البلدان المعنية، التي أدت إلى تبنيها القوي لهذه العملية، وتواجد بلدان أفريقية وغيرها من البلدان النامية والمانحة كأعضاء فيها، ساعد في كفالة توازن المواقف والإسهام في الخروج بنتائج بناءة؛

٣ - **يثني** على الأفرقة الاستشارية المخصصة على ما قامت به من أعمال ابتكارية وبناءة دعما للبلدان المعنية، وبخاصة فيما يتعلق بما يلي:

(أ) النهج المفتوح والشفاف والقائم على المشاركة الذي اعتمدته الأفرقة الاستشارية المخصصة والمشاورات الواسعة النطاق التي قامت بها في مقر الأمم المتحدة، وفي البلدان المعنية وأماكن أخرى، مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

---

(١) E/2002/12 و Corr.1.

(٢) E/2004/86.

(ب) تشجيع اعتماد نهج شامل إزاء السلام والتنمية من خلال التسليم بالطابع المعقد للأوضاع في البلدان المعنية وخصوصية تلك الأوضاع والإسهام في وضع إطار عمل للتخطيط للأنشطة الإنمائية على المدى الطويل؛

(ج) تشجيع اعتماد نهج متكامل إزاء عمليات الغوث وإعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية، كمتابعة لاستنتاجات المجلس المتفق عليها ١/١٩٩٨، من خلال أمور في جملتها ربط المساعدة الإنسانية على المديين القصير والبعيد بضرورة إعادة تأهيل المجتمعات المحلية على المدى البعيد؛

(د) التعاون الوثيق والمثمر مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما يؤدي إلى خلق ديناميكية بناءة تعود بمنافع متبادلة على جميع الأطراف الرئيسية دعما للبلدان المعنية؛

(هـ) دور الدعوة الذي قامت به الأفرقة الاستشارية المخصصة لتأمين دعم دولي طويل الأمد للبلدان المعنية، وبخاصة من خلال نهجها القائم على الشراكة بهدف إقامة تفاهم مشترك بشأن التحديات الإنمائية وتقديم توصيات ترمي إلى التوصل إلى حلول عملية، بما في ذلك وضع استراتيجية طويلة الأمد، وتحديد مسؤوليات كل من السلطات الوطنية والشركاء الدوليين؛

٤ - **يحث** الأفرقة الاستشارية المخصصة على مراعاة المجالات التالية بغية تعزيز فعالية أعمالها، كل في حدود ولايته:

(أ) تشجيع وضع توصيات عملية أو تقديم مشورات استراتيجية بشأن كيفية تحقيق الانتقال من الغوث إلى التنمية، وتعزيز العلاقات مع فريق العمل المعني بمسائل الانتقال المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية من خلال بحث الطابع المتكامل لأعمالهما؛

(ب) إقامة اتصالات وتعاون أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات المالية الإقليمية، مثل بنك التنمية الأفريقي، والتي تعتبر أنشطتها عاملا رئيسيا في العمليات الانتقالية للبلدان المعنية؛

(ج) مواصلة تعزيز المشورة التي تقدمها بشأن كيفية ضمان كفاية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لدعم البلدان المعنية، واتساقها وحُسن تنسيقها وفعاليتها وأن تعزز التآزر، بما في ذلك من خلال تقصّي طرائق لمواصلة حشد موارد إضافية، استنادا إلى آليات التنسيق ذات الصلة على الصعيد القطري وعلى الصعيد الدولي؛

(د) كفالة مساهمة الأفرقة ومشاركتها في وقت مبكر في مؤتمر البلدان المانحة بشأن البلدان المعنية بغية زيادة تأثير أعمال الدعوة التي تقوم بها إلى الحد الأقصى؛

(هـ) تشجيع زيادة التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن كل في إطار ولايته، بشأن الأوضاع في البلدان المعنية؛

٥ - **يدعو** مؤسسات بريتون وودز إلى مواصلة التعاون مع الأفرقة الاستشارية المخصصة وتحديد مجالات الالتقاء، لتأمين دعمها لمرحلة الانتعاش التي تمر خلالها هذه البلدان بعد انتهاء الصراع؛

٦ - **يقرر** إجراء مناقشة موضوعية لتقارير الأفرقة الاستشارية المخصصة سرعان ما يقتضي الأمر ذلك؛

٧ - **يشدد على الحاجة** إلى استكمال ولاية الأفرقة الاستشارية المخصصة، مع الأخذ في الحسبان جميع جوانب الوضع في كل حالة، ويقرر تقييم التقدم المحرز في سبيل تحقيق تلك الغاية، على أساس نصف سنوي؛

٨ - **يعرب عن تقديره** للأمين العام لما قدمه من دعم للأفرقة الاستشارية المخصصة، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يكفل تأمين ما يكفي من الموارد البشرية والتقنية، في حدود الموارد المتاحة، وتأمين الدعم الفني الذي تقدمه الأمانة العامة، والإفادة إلى أقصى حد من الآليات وهياكل التنسيق المتاحة، وتوفير الموارد المالية بغية تمكين الأفرقة من العمل على نحو سلس وبأقصى طاقاتها؛

٩ - **يقرر** القيام بتقييم إضافي للدروس المستفادة من خبرات الأفرقة الاستشارية المخصصة، بما في ذلك ما أُحرز من تقدم في تنفيذ ولايتها، خلال دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٦، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص؛

١٠ - **يؤكد مجددا** ضرورة أن يكون كل فريق استشاري مخصص معنيا بالتحديد بالحالة السائدة في كل بلد وأن تظل المقررات والقرارات التي تُتخذ لاحقا مراعية للظروف الخاصة بأي بلد أفريقي آخر يخرج من الصراع ويطلب إنشاء فريق استشاري مخصص.